

# اليوم . . لجنة جمارك الخليج تبحث مقترحا من الملك لإزالة معوقات التجارة

عماد دياب العلي من أبو ظبي

مسيرة العمل المشترك، إضافة إلى العقبات التي تعترض تنفيذ الاتحاد الجمركي. ويتناول اللقاء مناقشة رسوم الخدمات التي تستوفى في المنافذ الجمركية البيئية، وتصنيف السلع الممنوعة والمقيدة ومبادرة الإمارات بإزالة الرسوم الجمركية عن بعض المواد الخام الأولية غير الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية، ونتائج الزيارة الثالثة للمناقد

الجمركية في دول المجلس، وأتية معاملة السلع التي ترد دون دلالة منشأ، ورفع رسوم التبغ ومشتقاته إلى 200 في المائة، فضلاً عن مبادرات الدول الأعضاء لدى منظمة التجارة العالمية ومفاوضات تيسير التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وأوضح سعيد بن خليفة المري، نائب المدير العام لهيئة الاتحادية للجمارك في

الإمارات، أن دعم قيادات الدول الخليجية أسهم في تذليل العديد من العقبات التي اعترضت مسيرة الاتحاد الجمركي وأسهمت في الحد من الممارسات السلبية التي تعوق حركة التجارة، مشيداً في هذا الصدد بتوجهات القيادة السياسية في الإمارات بتذليل جميع معوقات التجارة البيئية، وكذلك مبادرات الملك عبد الله بن عبد العزيز لتسريع الأداء وإزالة العقبات التي

تعترض طريق الاتحاد الجمركي منذ قيام الاتحاد في عام 2003 بدءاً بتحديد قيمة الرسوم الجمركية وانتهاء بالمادة المعروضة على جدول أعمال الاجتماع الحالي، إضافة إلى قرار إلغاء رسوم الحماية على 180 سلعة، مما يعطي دفعة قوية للعمل الجمركي على مستوى دول المجلس التعاون. وأوضح المري أن الاتحاد التجارية البيئية بين دول

مجلس التعاون بتذليل مبالغ المقاصة بين دول المجلس التي ارتفعت بنحو 500 في المائة خلال السنوات الخمس الماضية من عمر الاتحاد مما يؤكد زيادة حركة التجارة البيئية بين دول المجلس، وبلغت قيمة المبالغ المعتمدة من قبيل الإمارات لدول المجلس 2,1 مليار درهم في خمس سنوات مقابل 284,7 مليون درهم معتمدة من قبل دول المجلس لصالح الإمارات،

الأمر الذي يؤكد الدور الكبير الذي تلعبه الإمارات في حركة التجارة في المنطقة. وأوضح المري أن العقبات التي تعترض طريق الاتحاد الجمركي تنقسم إلى نوعين هما عقبات يومية بسيطة يقوم بها غالباً بعض الموظفين وهذه العقبات يتم حلها عن طريق ضباط الاتصال في المنافذ الجمركية البيئية، وعقبات جوهرية تتطلب تغيير في الإجراءات أو تبسيطها.

مشيراً إلى حدوث تجاوب كبير من قبل السعودية فيما يتعلق بمشكلة تكديس الشاحنات على الحدود بين البلدين، وبعد أن كانت إجراءات الإفراج عن الشاحنات من قبل الجانب السعودي تستغرق ما بين ثلاثة وأربعة أيام أصبحت تستغرق حالياً 24 ساعة فقط، في الوقت الذي تستغرق فيه عملية الإفراج من قبل الجانب الإماراتي 90 دقيقة فقط، ما أسهم في تخفيف حدة الأزمة.